العرب دراسة تغير أواخر الكلم مفردة. بل يعني القوانين الكليّة الّتي تركّب بها الكَلِمُ بعضها إلى بعض وتحصل منها الإفادة.

ويتأكّد هذا التأويل أكثر إن نحن تجاوزنا ابن يعيش إلى الرضي الاستراباذي في شرحه لابن الحاجب. ورد هذا الشاهد في نطاق تبرير الرضي لبداية ابن الحاجب مصنفه بحدّ الكلمة وتقديمه على حدّ الكلام.

وقد يتوهّم متوهّم أن هذا التقديم يعني أن موضوع علم النحو هو البحث في الكلم المفردة. ولدفع هذا الظن يقول : "إنّما قدّم حدّ الكلمة على حدّ الكلام مع أن المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقّف الكلام على الكلمة توقّف المركّب على جزئه. "ولكأن الاستراباذي يعتذر بهذه الضرورة العمليّة عن عدم استهلال ابن الحاجب مصنّفه بما هو أهمّ ومقدّم على غيره وهو تعريف الكلام وذلك يدحض زعم ابراهيم مصطفى أن النحو دراسة الكلم المفردة ويدّل على عكسه.

إن النحو عند النحاة العرب كان يعني دراسة القوانين الّتي تأتلف بمقتضاها الكلم لتكوين الكلام. وقد صرّح بذلك الرضى في نصّ هامّ ورد في تفسير قول صاحب الكتاب: "الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد" والاحتجاج له يقول: «إن قيل هلا استغنى بقوله: "وضع" عن قوله مفرد لأنّ الواضع لم يضع إلاّ المفردات، أمّا المركبات فهي إلى المستعمل بعد وضع المفردات لا إلى الواضع فالجواب أنا لا نسلّم أن المركب ليس بموضوع وبيانه أن الواضع إمّا أن يضع ألفاظا معيّنة سماعيّة وتلك هي الّتي تحتاج في معرفتها إلى علم اللّغة وإمّا أن يضع قانونا كليّا يعرف به الألفاظ فهي قياسية ذلك القانون إمّا أن يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بيّن أنّ كل اسم فاعل من الثلاثي المجرّد على وزن فاعل. . . وتحتاج في معرفتها إلى علم التصريف وإمّا يعرف به المركبات القياسيّة كما بيّن مثلا أن المضاف مقدم على المضاف إليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفيّة تركيب أجزاء الكلام وتحتاج في معرفة بعضها إلى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو كما ذكرنا» .[1]

---

1 الاستراباذي شرح الكافية ج 1 ص 25